

تنفيذ البرنامج الحكومي برسم السنة الأولى

أبريل 2017 – أبريل 2018

سنة من الإنصات والإنجاز

1. السياق العام

استكملت الحكومة برئاسة الدكتور سعد الدين العثماني سنتها الأولى بتحقيق مجموعة من الإنجازات رغم الظرفية الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبها منذ تنصيبها من قبل البرلمان يوم 26 أبريل 2017.

لقد تحقق خلال هذه السنة الأولى من الولاية الحكومية إنجازات وبدأت تظهر نتائج ملموسة. لكن الحكومة تعتبر كل ذلك بداية الطريق ولها كامل الوعي بحجم الانتظارات والتطلعات وهو ما يدفعها لمزيد من العطاء والاجتهاد، والإنصات لتفاعل وتقييم المواطنين وكافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين.

لقد انطلق عمل الحكومة وفق منهجية عمل أساسها "الإنصات والإنجاز"، باعتبارهما أساس إطلاق ديناميكية جديدة تقوم على التشاور والحوار الجدي والمسؤول مع جميع مكونات المجتمع، بدءا بتوسيع المشاورات مع الأحزاب السياسية والنقابات وممثلي المقاولات والمجتمع المدني، هدفها الأول انخراط الجميع في توفير أجواء إيجابية وتوحيد الصفوف للدفاع عن القضايا الوطنية الكبرى. كما نظمت الحكومة زيارات ميدانية إلى عدد من جهات المملكة لتفعيل مبدأ القرب والإنصات وتوفير الشروط اللازمة لإطلاق مبادرات ومشاريع تتسم بالنجاعة والأثر المباشر والملموس على الحياة اليومية للمواطن.

فكان من نتيجة التشاور المستمر والعمل الحكومي المشترك، تسريع إطلاق مجموعة من المشاريع تجسدت في اعتماد وتنزيل إصلاحات كانت متأخرة ومتعثرة، من قبيل استكمال

الترسانة التنظيمية المتعلقة بتنزيل ورش الجمهورية المتقدمة، أو وضع آليات تنزيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

وهكذا، اتخذت الحكومة إجراءات دقيقة وعملية للشروع في تنفيذ برنامجها باستحضار طموحين أساسيين، أولهما الاستجابة للانتظارات المشروعة للمواطنين في المجالات ذات الأولوية، عبر العمل على تحسين الخدمات المقدمة للمواطن، لاسيما التعليم والصحة والتشغيل والحماية الاجتماعية، إضافة إلى تجويد الخدمات الإدارية، وثانيهما تعزيز القدرة التنافسية للمقاولة باعتبارها أساس التنمية الاقتصادية والقدرة على إنتاج الثروة وإحداث فرص الشغل.

2. إنجازات ملموسة في مجال الحكامة الجيدة والحريات ومحاربة الفساد

صون كرامة المواطن وحقوقه المنصوص عليها في الدستور، من الأولويات التي انكبت عليها الحكومة، تجلى ذلك في اعتماد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان، وكذا في عدد من الإجراءات تروم تعزيز حقوق مغاربة العالم وحقوق الأجانب المقيمين فوق التراب المغربي، ليسهم كل هذا في إرساء أرضية انطلاق جماعية لتحسين واقع حقوق الإنسان في بلادنا.

هذا فضلا عن إطلاق إصلاحات كانت مبرمجة منذ سنوات مثل إصدار قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، والمقتضيات التنظيمية المتعلقة بضمان حقوق العمال المنزليين. كما عملت الحكومة على تحسين ظروف الاستقبال في المؤسسات السجنية من خلال التقدم في إلغاء القفة، التي كانت تمك كاهل الأسرة، وتعويضها بنظام جديد لتوفير التغذية.

أما على مستوى الإصلاح الإداري، اتخذت الحكومة تدابير لتبسيط المساطر الإدارية المعقدة التي تشكل عبئا على المواطن، ومن ذلك الإشهاد على مطابقة النسخ لأصولها، ونشر المساطر الإدارية على موقع الخدمة العمومية www.service-public.ma. كما وضعت الحكومة

نظاما جديدا لتلقي ومعالجة شكايات المرتفقين تجلى في إطلاق البوابة الإلكترونية www.chikaya.ma، فضلا عن عدد من التطبيقات الإلكترونية الهادفة إلى تيسير ولوج المواطنين للخدمات وتزويدهم بالمعلومات الضرورية والمحينة التي يحتاجونها، إضافة إلى وضع خارطة طريق لإصلاح شامل للإدارة ولتحديث الوظيفة العمومية.

وإيماننا منها بما يسببه الفساد من إعاقة التنمية والتقدم وفقدان الاقتصاد الوطني لنقاط من الناتج الداخلي الخام، واصلت الحكومة ما قامت به الحكومة السابقة في مجال مكافحة الفساد، وجعلت منه ورش عمل استراتيجي، إذ عملت على الإطلاق الفعلي للاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، التي وضعت لها آليات التنفيذ على أرض الواقع، عبر إحداث اللجنة الوطنية لتتبع التنفيذ تضم الإدارة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وكذا إرساء اللجنة الوطنية للطلبات العمومية، التي تم تنصيب أعضائها وشرعت في عملها لحفظ حقوق المواطنين والمقاولات في الصفقات العمومية. وفي هذا السياق تمكن المغرب من تحسين تصنيفه في مؤشر إدراك الفساد بتسع مراتب في سنة واحدة.

3. اهتمام خاص بالقطاعات الاجتماعية وبالسياسات الاجتماعية

تميزت السنة الأولى من عمل الحكومة بتخصيص اعتمادات هامة وغير مسبوقة للقطاعات الاجتماعية.

فبالنسبة لقطاع التعليم، رصدت الحكومة هذه السنة ميزانية قياسية قدرت بحوالي 60 مليار درهم، خصصت من جهة لسد الخصاص في الموارد البشرية ولإعادة تأهيل مجموعة من المؤسسات التعليمية، ومن جهة ثانية للرفع من الاعتمادات المرصودة للمجال الاجتماعي، بنسبة 25 %، بهدف تقليص الهدر المدرسي (توفير مطاعم مدرسة والنقل المدرسي والداخليات (...). وفي عملية غير مسبوقة، تم تشغيل حوالي 35 ألف أستاذ متعاقد للحد من الاكتظاظ داخل الأقسام، قبل أن يطلق عملية تشغيل ثانية همت 20 ألف أستاذ إضافي، يخضعون حاليا لعملية تكوين لتأهيلهم لمهامهم التربوية الجديدة.

وتعتبر كل هذه الإجراءات بمثابة الخطوات الأولى ضمن مستلزمات تنزيل الإصلاح الشامل المنصوص عليه في رؤية التربية والتكوين والبحث العلمي التي أصدرها المجلس الاعلى.

أما على مستوى الخدمات الصحية، فقد أولت الحكومة اهتماما خاصا لتحسين العرض الصحي وتجويد الخدمات الصحية وتطويرها بدءا بتقليص النقص الحاصل في الموارد البشرية حيث تم تخصيص 4000 منصب مالي برسم قانون مالية 2018، منها 1000 طبيب. كما تم فتح تسع مستشفيات جديدة في عدد من المناطق. هذا، وتم اتخاذ عدد من الإجراءات لتحسين التكفل الطبي بالمرضى، وتجويد مسار الرعاية الصحية، مع مواصلة خفض أثمان الأدوية، خاصة المتعلقة منها بالأمراض المزمنة. إلى جانب هذه الإجراءات العملية، اعتمدت الحكومة مخططا وطنيا للصحة في أفق 2025، ستشرع في تنزيله خلال السنة الثانية من ولايتها.

علاوة على ما سبق، وباعتماد سياسة اجتماعية هدفها توفير الوسائل الكفيلة بتحقيق الكرامة الدائمة للمواطنين، قامت الحكومة بإجراءات نوعية في المجال الاجتماعي، منها توسيع الاستفادة من المنحة الجامعية لتشمل متدربي التكوين المهني، من خلال استفادة 11000 متدربة ومنتدرب في التكوين المهني من منحة دراسية برسم الموسم 2017-2018.

وفي إطار تعزيز دعم الأسر الموجودة في حالة هشاشة، وسّعت الحكومة قاعدة المستفيدات من نظام دعم الأرامل ليتجاوز 80 ألف أرملة، فيما بلغ عدد الأطفال المستفيدين حوالي 140 ألف يتيمة ویتيم، وصندوق التكافل العائلي لتشمل النساء في وضعية هشاشة والمطلقات الحاضنات لأطفالهن.

ومن جهة أخرى، وإلى جانب الانطلاق الفعلي للتغطية الصحية للطلبة، فقد اتخذت الحكومة عددا من الإجراءات بغرض توسيع نظام الحماية الاجتماعية، الذي يشمل كلا من التغطية الصحية والمعاشات، وذلك لفائدة غير الأجراء والمستقلين وأصحاب المهن الحرة وذوهم، في أفق توسيع شريحة الساكنة المستفيدة من الحماية الاجتماعية، وخاصة التغطية الصحية.

وللرفع من مستوى عيش المواطنين، والتزاما من الحكومة بالنهوض بأوضاع التشغيل وتحسين قدرتها الشرائية، قدمت الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي عرضا يشمل زيادات ملموسة في الدخل من خلال الرفع من الأجور ومن التعويضات العائلية. وفي انتظار التوصل إلى اتفاق اجتماعي شامل، قررت الحكومة اعتماد رفع التعويضات العائلية ب 100 درهم عن كل طفل في حدود ستة أطفال. هذا فضلا عن تطبيق الرفع من الحد الأدنى للمعاشات إلى 1500 درهم لفائدة منخرطي الصندوق المغربي للتقاعد ابتداء من فاتح يناير 2018.

ولتعزيز هذه التدابير الاجتماعية وترشيدها، تعكف الحكومة على القيام بدراسة حول تجويد آليات الاستهداف للسياسات الاجتماعية، من أولى نتائجها المنتظرة اعتماد التعريف الاجتماعي الأوسع والفريد، الذي سيمكن من التوصل إلى فعالية أفضل لهذه السياسات، وجعلها في خدمة الفئات الهشة، عبر استبدال نظام معقد للتصريح، بنظام آخر يعتمد أساسا على تحديد دقيق لهوية الفئات المستهدفة.

4. عناية خاصة بدعم التشغيل

من أجل النهوض بالتشغيل، خاصة في صفوف الشباب حاملي الشهادات، وحرصا على تحسين الخدمات الإدارية، تمكنت الحكومة خلال هذه الفترة من إحداث حوالي 95 ألف منصب للتشغيل العمومي. كما تضمن قانون المالية لسنة 2018 عددا من التدابير الداعمة لإحداث فرص الشغل، منها توسيع مجال عمل برنامج "تحفيز" قصد تشجيع المقاولات حديثة النشأة على التشغيل من خلال الإعفاء على الدخل في حدود 10000 درهم، إضافة إلى تحمل الدولة للتكاليف الاجتماعية ل 10 أجراء عوض 5 سابقا، فضلا عن تمديد الإعفاءات لفائدة المقاولات حديثة النشأة إلى غاية سنة 2022. كما عرف نظام المقاول الذاتي، الذي يساهم في إدماج الشباب ومكافحة البطالة، بدوره ارتفاعا ملحوظا حيث مرّ من حوالي 30000 مستفيد سنة 2016 إلى حوالي 60000 حاليا.

وانطلاقا من أهمية تعزيز إحداث فرص الشغل، ولا سيما من خلال تنزيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية (التسريع الصناعي، المغرب الأخضر.....)، وتحقيق الالتقائية

والتنسيق بين مختلف القطاعات في مجال التشغيل، اعتمدت الحكومة مخططا وطنيا للنهوض بالتشغيل تحت شعار "ممکن" بأهداف مرقمة ومحددة مع وضع آليات عملية لتنزيله وطنيا وجهويا، بالتعاون بين مختلف الفاعلين العموميين والمنتخبين والقطاع الخاص.

5. دعم المقاوله وتنافسية الاقتصاد الوطني

وعيا منها بدور القطاع الخاص في الاستثمار المنتج للثروة والمحدث لفرص الشغل، وضعت الحكومة المقاوله في قلب أولويات اشتغالها، حيث انكبت على إصلاح ميثاق الاستثمار باعتباره أداة لضمان تنافسية المقاوله. كما أطلقت، ومنذ الأشهر الأولى لهذه الولاية، إصلاحات هامة طال انتظارها، تهدف إلى تعزيز ثقة المقاولات في مناخ الأعمال ببلادنا، ومن ضمن ذلك اعتماد نظام الضريبة التصاعدية على الشركات، فضلا عن الالتزام بعملية استرداد الضريبة على القيمة المضافة وتصفية المتأخرات المرتبطة بها بما يعادل 10 مليار درهم، إلى جانب إقرار إعفاء ضريبي تضمنه القانون المالي لسنة 2018. كما عملت الحكومة على تعديل الكتاب الخامس من مدونة التجارة، الذي صادق عليه البرلمان، والمتعلق بدعم المقاولات المتواجدة في وضعية صعبة، وهي مبادرة مهيكله وذات أثر ملموس على تحسين مناخ الأعمال ببلادنا.

كما عملت الحكومة على تقوية نظام دعم إحداه المقاولات ودعم المقاولات الناشئة، ووافقت على غلاف مالي يقدر ب 100 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة، وذلك في إطار اللجنة الوطنية للاستثمارات.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية الداعية إلى تحضير مختلف الإجراءات التي تروم إصلاح وضعية مراكز الاستثمار الجهوية، أعدت الحكومة تصورا لإصلاح هذه المراكز وتأهيلها في أفق تقوية قدراتها التديبرية، وتخويلها صلاحيات جديدة لتيسير الاستثمار على الصعيد الجهوي بما يناسب ورش الجهوية المتقدمة، ويحقق هدف تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بين المناطق عن طريق تعزيز الاستثمار الجهوي.

6. ختاماً : عزم على مواصلة الإصلاح والاستجابة للانتظارات

وفي الختام، فإن الحكومة، بجميع أعضائها ومكوناتها، تدرك حجم التحديات الكبرى والانتظارات المشروعة، ولا سيما فيما يتعلق بمستوى المعيشة والقدرة الشرائية للمواطنين والتماسك الاجتماعي، أو الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وتشغيل، علاوة على مجال الاستثمار والاقتصاد، دون إغفال القضايا الوطنية أو تلك المرتبطة بالأمن أو إشعاع المغرب في الخارج وتقوية مكانته في قارته الإفريقية.

من أجل كل ذلك، فإن الحكومة تؤكد عزمها على مواصلة العمل الجاد، إنصافاً وإنجازاً، لاستجابة أكبر لتطلعات المواطنين وتحقيق كرامتهم، ودعم المقاولات الوطنية والرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني، مع إيلاء عناية خاصة لورش الحكامة ومحاربة الفساد، كل ذلك وفق رؤية متجددة لنموذج تنموي يكون المواطن محوره الأساس، كما دعا إلى ذلك جلالة الملك حفظه الله.